استخدام الباحث للمصادر. وقد أورد حشمت قاسم (١٩٩٣) خمسة عشر عاملا تؤكد على ضرورة الاستشهاد المرجعى كعنصر أساسى فى أى بحث.[٣٦]

وفى ضوء ذلك نحس بمدى الضرر الذى يقع على البحث العلمى حين نجد خروجا أو إزاحة للمسلمات المستقرة فى البحث العلمى من خلال اتجاهين:

(أ) الاتجاه الأول يزعم أنه عندما يتقدم الباحث فى مساره العلمى، يصبح بلا حاجة إلى ارجاعات (أى استشهادات أو اشارات ببليوجية) إلى المصادر التى استقى منها مادة بحثه، لأنه أصبح مصدرا فى ذاته، وهنا يعطى الأستاذ أو الباحث نفسه صكا بأن أفكاره لاتحتاج مراجعة، وكل ما يقوله ابتكار، أو نبع ذاتى .... وهذا يذكرنى ـ مع الأسف ـ بقول سلاميكا (١٩٨٥) Slamecka متحدثا عن متخذى القرارات من المديرين أو المسئولين فى البيئة المصرية إنهم لايجدون فى أنفسهم حاجة إلى اتخاذ القرارات، فهم أنفسهم مصدر المعلومات ويعتبرون أن ما فى مخزونهم الذاتى من المعلومات فيه الكفاية.[٣٧]

(ب) الاتجاه الثانى لايربط الفقرات أو الاقتباسات بمصادرها بشكل محدد، وإن كان يعطى قائمة مصادر فى نهاية الفصل أو المعالجة، وهنا لاندرى لأى مصدر تنسب هذه الفكرة أو الفقرة أو تلك. والحجة التى يسوقها أصحاب هذا الاتجاه هو أن أناسا يتطفلون على العمل ويذهبون الى مصادر الاستشهاد ويأخذون منها مباشرة ثم يدعون الفضل لأنفسهم. والحقيقة أن هذا السلوك السلبى (للآخرين) لاخشيه منه، فالدراسة الأصلية سباقة، واستشهاداتها تثبت الحركة الحية لصاحبها والمراجعات الجيدة الناقدة كفيلة فى حالة وجودها بكشف علاقة التطفل أو حتى النقل من الأعمال الفكرية.

وإلى جانب هذين الاتجاهين تواجهنا مشكلة مستوى تحديد موضع الاستشهاد، فهناك من باحثينا من يرى أن الباحث العلمى ليس ملزما بذكر مواضع الصفحات